

تصريح لوزير الخارجية التركية، أحمد داود أوغلو، يقول فيه إن تركيا تستعد لطرح قضية حصار غزة أمام محكمة العدل الدولية بعد طردها السفير الإسرائيلي*

2011/9/3

قال وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو إن بلاده تستعد لطرح قضية الحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة أمام محكمة العدل الدولية، مؤكداً بذلك تدهور العلاقات بين الدولتين.

وجاءت تصريحات أوغلو بعد يوم من طرد تركيا للسفير الإسرائيلي لديها وتخفيض التمثيل الدبلوماسي الإسرائيلي في أنقرة بعد تسريب تقرير نتائج التحقيق الدولي حول الهجوم الإسرائيلي على سفينة مافي مرمرة التركية العام الماضي، واحتجاجاً على رفض إسرائيل تقديم اعتذار عنه. وأضاف وزير الخارجية الذي كان يتحدث في لقاء تليفزيوني مع شبكة تي آر تي التركية أن التقرير الذي أصدرته لجنة التحقيق الدولية "غير ملزم لأن الأمم المتحدة لم تصدق عليه".

وقال إن "القرارات الملزمة تصدر من محكمة العدل الدولية، وهذا ما نقوله لندع المحكمة تقرر".

وأضاف أن بلاده ستبدأ الإجراءات القانونية اللازمة في هذا الشأن خلال الأسابيع القادمة.

من جهته جدد داني أيالون نائب وزير الخارجية الإسرائيلي رفض إسرائيل تقديم اعتذار إلى تركيا عن الهجوم الذي أودى بحياة تسعة ناشطين اترك

وقال أيالون إنه لم يحدث شيء يوجب الاعتذار، وإن إسرائيل بذلت كل ما تستطيع لتجنب الأزمة مع تركيا.

وأضاف في مقابلة مع التلفزيون الإسرائيلي أنه يجب طي صفحة الماضي واستئناف التعاون بين البلدين معتبراً أن وقف هذا التعاون "لا يضر فقط إسرائيل بل تركيا أيضاً".

كانت إسرائيل قد أبدت "أسفها" إلا أنها رفضت الاعتذار عن هذا الهجوم الذي قتل خلاله تسعة اترك.

* المصدر: http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/09/110903_turkey_israel_court.shtml
وقد أدلى أوغلو بتصريحه هذا في لقاء تلفزيوني مع شبكة "تي.آر.تي." التركية.

ونقلت وكالة الأنباء الفرنسية عن نائب السفير الإسرائيلي في الأمم المتحدة حاييم واكسمان قوله إن "على تركيا وقف تصريحاتها وتهديداتها بهدف من أجل إصلاح العلاقات بين البلدين".

وأضاف واكسمان "قلنا اننا نأسف للخسائر في أرواح الابرياء وأننا على استعداد لتسوية ومستعدون للتوصل إلى اتفاق مع تركيا" ولكنه أكد قائلاً "لن نعتذر لأننا لا نرى داعياً للاعتذار".

وقد دعت الولايات المتحدة إسرائيل وتركيا إلى مواصلة البحث عن فرص لتحسين العلاقات بينهما.

التقرير

وأعد التقرير رئيس الوزراء النيوزيلندي السابق جيفري بالمر والرئيس الكولومبي السابق ألفارو يورايب اللذان عرضاه على الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون.

وأشار التقرير إلى أن الهجوم الإسرائيلي كان "مبالغا فيه" إلا أنه اعتبر ان الحصار البحري على غزة يتوافق مع القانون الدولي.

وقد أعرب بان كي مون عن "أسفه البالغ" للأزمة المتصاعدة بين إسرائيل وتركيا بعد تسريب نتائج التحقيق.

وقال متحدث باسمه إن "فكرة الأمين العام كانت مساعدة هذين البلدين على التفاهم مجدداً وإنه يبدي بالغ أسفه لكون هذا الأمر لم يتحقق مع هذا التقرير".

كما أعرب الأمين العام عن أمله الشديد في أن تقوم تركيا وإسرائيل بتحسين العلاقات بينهما، ووصفهما بأنهما دولتان تلعبان دوراً دقيقاً في تحسين الاستقرار بمنطقة الشرق الأوسط.

ترحيب

ورحبت حركة حماس على لسان المتحدث باسمها سامي أبو زهري بالقرار التركي واعتبر ذلك رداً طبيعياً على ما أسماه "الجريمة الإسرائيلية ضد أسطول الحرية، وإصرار الاحتلال على رفض رفع الحصار عن غزة"، حسب تعبيره.

وأضاف أبو زهري في تصريح لمراسل بي بي سي في غزة إنه يمكن القول إن هذا التقرير غير منصف وغير متوازن ويوفر الفرصة لإسرائيل للافلات من المسؤولية القانونية عما وصفها بالجريمة التي ارتكبتها بحق نشطاء الحرية على متن سفينة ماوي مرمرة التركية وكذلك بحق ما ارتكبه من جرائم من خلال حصاره لقطاع غزة.

وبحسب التقرير خلص التحقيق إلى أن "قرار إسرائيل بالسيطرة على السفن يمثل هذه القوة بعيدا عن منطقة الحصار ومن دون تحذير مسبق مباشرة قبل الانزال كان مفرطا ومبالغا به".

إلا أن هذا التحقيق اضاف أن الاسطول المؤلف من ست سفن "تصرف بطريقة متهوره عندما حاول كسر الحصار البحري" المفروض حول قطاع غزة" الذي تسيطر عليه حركة حماس.

وجاء في التسريبات أيضا أن الجنود الإسرائيليين "واجهوا مقاومة عنيفة ومنظمة" حين اعتلوا سطح السفينة مافي مرمرة.

ويدعو التحقيق اسرائيل الى اصدار "اعلان مناسب تبدي فيه اسفها" حيال الهجوم ودفعت تعويضات لعائلات ثمانية اترك وأمريكي من اصل تركي قتلوا اثناء هجوم البحرية الاسرائيلية، وكذلك الى الجرحى.

وأضاف التقرير ان على تركيا واسرائيل استئناف علاقاتهما الدبلوماسية كاملة "عبر اصلاح علاقاتهما لمصلحة الاستقرار في الشرق الاوسط".

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx